

الدكتور احمد خطاب العمر

مُقَدِّمَةٌ فِي

الوقف والابتداء

مصطلحاته وعلاقته بالنحو



## تمهيد

عني القراء والنحويون القدماء بموضوع « الوقف والابتداء » وخلفوا فيه عددا من الكتب لم يصل اليها الا قليل .

وان كان أولئك القدماء لم يذكروا أسانيد رواياتهم فيه - كما فعلوا بعلم القراءات خاصة - ولم يظهروا في أكثر ما رووا آراء من سبقوهم مسندة اليهم ، فانهم كانوا يشيرون إلى انه قد ثبت عندهم انه توقيف عن رسول الله ( ص ) ( ١ ) فقد ذكر النحاس في حديث مسند انه ( ص ) كان يقطع قراءته . ( ٢ ) وروى عن عبدالله بن عمر ( رض ) قوله : « لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا ليؤتي الايمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد ( ص ) فنتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون أنتم القرآن ، ولقد رأيت اليوم رجالا يؤتى أحدهم القرآن قبل الايمان ، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ، ما يدري ما أمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ، وينثره نثر الدقل » ( ٣ ) .

وأنتهم عندما حددوا المواضع التي يوقف عليها كانوا يقرنون ذلك بتعليقاتهم وأكثر ما اتصل تلك التعليقات بقواعد النحو وأحكامه قال أبو جعفر النحاس : « ويحتاج - أي صاحب علم التمام - إلى المعرفة بالنحو وتقديراته » ( ٤ )

الا أن هذا لا يعني أن الباحث فيه لا يحتاج إلى غير علم النحو ، فقد نقل النحاس عن ابن مجاهد ( ٥ ) قوله : « لا يقوم بالتمام الا نحوي ، عالم بالقراءة ،

( ١ ) القطع والانتشاف ، ص ١٧ .

( ٢ ) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

( ٤ ) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

( ٥ ) ابن مجاهد : هو أبو بكر احمد بن موسى ، أول من سجع السبعة ( ٢٤٥-٣٢٤ ) غاية النهاية ١/١٣٩ .

عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن « ونقل عن غيره قوله « يحتاج صاحب علم التمام الى العرفة باشياء من اختلاف الفقهاء في احكام القرآن » . (١)

وحدد القسطلاني (٢) بقوله : « فاعلم أنه انما يتوقف هذا العلم على معرفتهما - أي الوقف والابتداء - لأنه لما كان من عوارض الانسان التنفس ، اضطر القارئ الى الوقف ، وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف وانفصال يحسن معه القطع . فاحتيج إلى قانون يعرف به ما ينبغي من ذلك » (٣)

وتأتي عناية أولئك القدماء بهذا العلم ، من ملاحظتهم أن علاقته بالقرآن الكريم أكثر فقد ذكر ابو بكر ابن الانباري ذلك بقوله : « ومن تمام معرفة اعراب القرآن ومعانية وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه . فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » (٤) .

ولكن لا يعني هذا - كما يتبادر إلى الذهن - ان علاقته خاصة بالقرآن الكريم . فقد كانوا يلاحظونه في مخاطباتهم من ذلك ما نقله النحاس في كتابه : « أنكر النبي ( ص ) على من قال : ماشاء الله وشئت ، ولم يسأله عن نيته » واتبعه ابو جعفر بقوله : « وكذا القاطع على ما لا يجب أن يقف عليه وان كان نيته غيره » ونقل عن ابراهيم النخعي أنه كره أن يقال : لا والحمد لله . ولم يكره : نعم والحمد لله ، وعن ابي بكر الصديق ( رض ) أنه قال لرجل معه ناقة : أتبيعها بكذا ؟ فقال : لا عافاك الله فقال : لاتقل هكذا ولكن قل : لا وعافاك الله ، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته . (٥)

(١) القطع والائتناف ص ٢١ .

(٢) القسطلاني : هو ابو العباس احمد بن محمد بن أبي بكر المصري فقيه مقرئ

ولد سنة ٥٨٥١ هـ وتوفي سنة ٩٢٣ هـ . تنظر مقدمة كتاب لطائف الاشارات .

(٣) لطائف الاشارات ٢٤٧/١ .

(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ١٠٨ .

(٥) القطع والائتناف ص ٢٠ .

## مصطلحاته

في ثنايا كتب الوقف والابتداء عدد من المصطلحات التي استعملها مؤلفوها يحددون بها ما يراد من هذا العلم ، فاننا نجد : الوقف والقطع والسكت مرادا بها معنى متقارب ، ونجد الابتداء والاستئناف او الائتلاف لمعنى واحد واختلف القدماء في النوع الاول فقد قال ابن الجزري : (١) « هذه العبارات - اي الوقف والقطع والسكت - جرت عند كثير من المتقدمين مرادا بها الوقف غالبا ، ولا يريدون بها غير الوقف الا مقيدة ، واما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فان : « القطع : عبارة عن قطع القراءة رأسا فهو كالانتهاء... » والوقف : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة اما بما يلي الحرف الموقوف عليه او بما قبله . والسكت : عبارة عن قطع الصوت زمنا ، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس ، وقد اختلفت الفاظ ائمتنا في التأدية عنه ، بما يدل على طول السكت وقصره » (٢) .

واورد القسطلاني عددا من آراء العلماء السابقين مقارنا بينها قال : « فاما الوقف : فقال ابو حيان (٣) في شرح التسهيل : هو قطع النطق عند آخر اللفظ ، وهو مجاز من قطع السير وكأن لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها .

قال ابن الدماميني (٤) : وهو احسن من قول ابن الحاجب : قطع الكلمة عما بعدها .

- 
- (١) ابن الجزري : هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري صاحب غاية النهاية ت ٨٣٣ .
  - (٢) النشر في القراءات العشر ٢٣٨/١ - ٢٤٠ وينظر الاتقان ٨٨/١ .
  - (٣) ابو حيان : هو محمد بن يوسف الاندلسي ( ٦٥٤ - ٧٤٥ ) . غاية النهاية ٢٨٥/٢ .
  - (٤) ابن الدماميني : هو محمد بن أبي بكر بن عمر واد بالاسكندرية ومات بالهند ( ٧٦٣ - ٨٢٧ ) الضوء اللامع ١٨٤/٧ ، بغية الوعاة ٦٦/١ .

وقال الجعبري (١) : قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية (٢) زماناً ، قال وهذا أجود من قولهم : قطع الكلمة عما بعدها ، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه « (٣) .

اما ابو يحيى الانصاري (٤) فقد ذكر : « ان الوقف يطلق على معنيين : احدهما : القطع الذي يسكت القارئ عنده وثنانيهما : المواضع التي نص عليها القراء » (٥) .

وعلى هذا فان الوقف قسمان : الاول : ما يكون بسبب انقطاع التنفس وهذا له احكامه وكيفية الوقوف على آخر الكلمة فيه والثاني : ما يكون بسبب انتهاء العبارة واعتماده في ذلك على اتمام المعاني ، وهذا يتعلق باحكام النحو وهو موضوع بحثنا .

### انواع الوقف :

لم يتفق المتقدمون في عدد انواع الوقف ولا في تسمياتها ولو رتبناها حسب ما ذكرها اولئك المتقدمون زمنياً لوضح لنا ذلك الاختلاف والتباين في المقصود منها فأبو بكر ابن الانباري ذكرها ثلاثة : تاماً وكافياً وقبيحاً (٦) وفي موضع آخر : تاماً وحسناً وقبيحاً (٧) والنحاس ذكرها اكثر من ذلك وهي التام والكافي والحسن والصالح والجيد والبيان والبين والمفهوم والقبيح .

(١) الجعبري : هو ابراهيم بن عمر بن ابراهيم قرأ السبع والعشر ( ٦٤٠ - ٧٣٢ هـ ) .  
غاية النهاية ٢١/١ .

(٢) المراد بـ (على آخر الكلمة الوضعية) موضعها في التركيب اللغوي سواء ما كان لها تعلق بما بعدها أو لم يكن .

(٣) لطائف الاشارات ٢٤٨/١ .

(٤) ابو يحيى الانصاري : هو زكريا بن محمد بن احمد ( ٨٢٣ - ٩٢٦ هـ ) الاعلام ٨٠/٣ .

(٥) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٤ .

(٦) ايضاح الوقف والابتداء ص ١٠٨ ، ١١٠ .

(٧) المصدر نفسه ص ١٤٩ .

اما الاشموني (١) فهي عنده : تام واتم وكاف وأكفى وحسن وأحسن  
وصالح وأصلح وقبيح وأقبح (٢) .

وينفرد السجاوندي (٣) بغير هذه التسميات فجعل لهذه الانواع مراتب  
استعملها في الكتاب لاتكاد تخرج تعليقاته فيها عن التي استعان بها غيره في  
تقسيماتهم التي استعرضناها سابقا ، ومراتبها هي : لازم ومطلق وجائز  
ومجوز لوجه ومرخص ضرورة وما لايجوز الوقف عليه . (٤) ولهذا قال  
النكزاوي : (٥) « اختلفوا في تقسيمه - أى الوقف - فقال بعضهم  
ينقسم إلى ثلاثة اقسام : تام وكاف وقبيح ، وقال بعضهم ينقسم إلى سبعة  
اقسام : تام وتام وكاف وحسن ومفهوم وصالح وقبيح ، وقال بعضهم  
ينقسم إلى قسمين تام وقبيح ، وقال بعضهم : مايجوز الوقف عليه وما  
لايجوز الوقف عليه ، واكثر ما ذكره فيه تداخل وعدم انحصار بقواعد .. » (٦)

- (١) الاشموني : هو علي بن محمد ولد بالقاهرة ، مات سنة ٩٠٠ هـ ، الضوء للإمع ٥/٦  
(٢) منار الهدى ص ١٠ .  
(٣) السجاوندي : هو محمد بن طيفور ابو عبدالله مقرئ نحوي مفسر كان في وسط المائة السادسة .  
غاية النهاية ١٥٧/٢ .

(٤) الوقف والابتداء ورقة ٢ ، اعتمد السجاوندي في كتابه كما ذكر في مقدمة على كتابين : المقاطع  
والمبادئ لابن حاتم السجستاني ، والمرشد لابن محمد الحسن بن علي العماني ( نزل في مصر  
بعد الخمسمائة ) ( ينظر غاية النهاية ٢٢٣/١ ) .

لكنه لم يسر على ما ذكره من مصطلحات ، لان ابن الجزري ذكر في (غاية النهاية ٢٢٣/١)  
ان العماني قال : انه اتبع ابا حاتم في تقسيماته الوقف إلى : التام والحسن والكافي والصالح  
والمفهوم . اما تعريفاتها عند السجاوندي فهي :

اللازم : ما لو وصل طرفاه غير المرام وشفع معنى الكلام .

المطلق : ما يحسن الابتداء بما بعده كالاسم المبتدأ به .

الجائز : ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين .

المرخص ضرورة : ما لا يستغني ما بعده عما قبله ، لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع  
النفس لطول الكلام .

- (٥) النكزاوي : هو عبد الله بن محمد بن عبد الله ابو محمد مقرئ ولد سنة ٥٦٤ هـ ومات بالاسكندرية  
سنة ٥٨٣ هـ . غاية النهاية ٥٢/١ .

(٦) الاقتدا في الوقف والابتداء ، ورقة ٨ .

وهي عند أبي يحيى الانصاري على مراتب : « اعلاها التام ، ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم ثم الجائز ثم البيان ثم القبيح ، فاقسامه ثمانية ومنهم من جعلها اربعة : تام مختار وكاف جائز وصالح مفهوم وقبيح متروك وهذا اختاره ابو عمرو » ( ١ ) .

ففكرة التقسيمات اذاً غير واضحة ولم يتفق من كتب في هذا العلم على اسس التقسيم وتعيين مواضعها ولكن ما اشتهر منها ما نبجده عند النحاس في كتابه « القطع والائتناف » : التام والكافي والحسن والصالح والبيان القبيح لان ابا بكر ابن الانباري—وان كان قد سبق النحاس زمنا—لم يستعمل منها في تطبيقاته الا ثلاثة : التام والحسن والقبيح لانه كان يذكر الوقف الحسن ويريد به الحسن والكافي والصالح وهذه امثلة على ذلك :

١. قال ابو جعفر النحاس في « والذين آمنوا » ( البقرة / ٩ ) : كاف غير تام .

٢. قال ابو جعفر في « وما يخذعون الا أنفسهم » ( البقرة / ٩ ) : كاف .

٣. قال ابو جعفر في « وفي قلوبهم مرض » ( البقرة / ١٠ ) : قطع كاف . ( ٢ )

٤. قال ابو جعفر في « اكبر عند الله » ( البقرة / ٢١٧ ) وقف صالح . ( ٣ )

اما ابو بكر فيقول في الآية الاولى : الوقف عليها حسن وجزأ الآية

الثانية فقال في : « وما يخذعون » قبيح ، وفي « الا أنفسهم » حسن ، وقال

في الآية الثالثة : حسن ( ٤ ) وفي الآية الرابعة : ان الوقف حسن ( ٥ ) ويظهر

عدم تفريقه بين الوقف الكافي والحسن بصورة اوضح عندما يتناول قوله

تعالى : « يؤمنون » ( البقرة / ٧ ) فيقول في الوقف عليها : انه حسن وليس

بتام لان قوله : « ختم الله على قلوبهم » ( البقرة / ٧ ) متعلق بالاول من جهة

( ١ ) المقصد لتلخيص ما في المرشد ، ص ٦٤٥ .

( ٢ ) القطع والائتناف ص ٤٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ص ١١٢ .

( ٤ ) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

( ٥ ) ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٥٠ .



المعنى (١) وهو الوقف الكافي عند العلماء كما سنرى .

أما تعريفات انواع الوقف فهي : (٢) .

١. الوقف التام : وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله لالفظاً ولا معنى ، وسمي تاماً لتمام لفظه بعد تعلقه .  
واكثر ما يوجد عند رؤوس الآي ، كما في قوله تعالى : « اولئك هم المفلحون » ( البقرة / ٥ ) لانه آخر صفه المؤمنين ، ويبتدىء به « ان الذين كفروا » ( البقرة / ٦ ) وهو الحديث عن الكفار ، وكذا في « ولهم عذاب عظيم » ( البقرة / ٧ ) لانه آخر صفه الكافرين ، ويبتدىء « ومن الناس من يقول » ( البقرة / ٨ ) وهو الحديث عن المنافقين (٣) .

٢. الوقف الكافي : ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده الا أن له به تعلقاً مامن جهة المعنى ، فهو منقطع لفظاً متصل معنى وسمي كافياً لاكتفائه واستغنائه عما بعده ، واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيداً له ، وهذا واضح في الحروف التي يبتدأ بها في اوائل بعض السور ، فقد نقل ابو جعفر النحاس عن ابي حاتم انه قال في « الم » ( البقرة / ١ ) كاف ، لانه زعم انه لم يدر ما معنى حروف المعجم - أى الحروف المقطعة المستعملة في القرآن الكريم - فجعل الوقف كافياً ، لان ما بعدها مفيد ولم يجعله تاماً لانه اذا وقف عليه لم يعرف معناه . (٤)

٣. الوقف الحسن : وهو ما يحسن الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي ، كما في قوله : « هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً » ( البقرة / ٢٩ ) قال ابو حاتم : الوقف على « جميعاً » حسن في السمع ، وليس بتمام لان « استوى » ( البقرة / ٢٩ ) معطوف على « خلق » فهو

(١) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٤ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٣٤٣/١ وما بعدها ، و منار الهدى ص ١٠ - ١٢ .

(٣) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، والقطع والائتناف ص ٤٠ ، ٤٢ .

(٤) القطع والائتناف ص ٣٤ وتوضيح ذلك ان من القراء من يقف على كل حرف من تلك الحروف .

داخل في الصلة ، ولا يوقف على الصلة دون الموصول ولا على الموصول دون الصلة ، قال ابو جعفر : الذي قاله كما قال الا أن فيها وجهها لم يذكره يجوز ان يكون « ثم استوى » اخباراً من الله ( عز وجل ) منقطعاً من الاول فيصلح الوقف على « جميعاً » ( ١ ) .

٤. وقف البيان : وهو ان يبين معنى لا يفهم بدونه ، كالوقف على قوله تعالى : « وتوقروه » ( الفتح / ٩ ) فرق بين الضميرين ، فالضمير في « توقروه » للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) وفي « تسبحوه » ( الفتح ) لله تعالى ، والوقف اظهر هذا المعنى المراد . ( ٢ )

---

( ١ ) القطع والائتناف ، ص ٥٧ .

( ٢ ) منار المهدي ص ١٠ . اما تعريفات الانواع الاخرى فلم اجد من حددها ، الا ان ابا جعفر النحاس ، كان يستعمل « الوقف الصالح » كثيراً ، قال في ( ص ٥١ ) من « القطع » في قوله تعالى : « فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم » ( البقرة / ٢٢ ) ان رفعت « الذي » - في اول الآية - بالابتداء لم يكن وقفاً كافياً ، وان كان على غير ذلك كان وقفاً صالحاً ، ولم يكن تاماً لا في الفاء التي بعده - في قوله : « فلا تجعلوا لله اندادا » - معنى المجازاة ، وقال في ( ص ٦٨ ) : في قوله : « اذ استسقى موسى قومه » ( البقرة / ٦٠ ) وقف صالح وليس بتمام ، لان ما بعده معطوف عليه - وهو قوله : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر »

## علاقته بالنحو

اشرنا فيما تقدم الى ان صاحب التمام يحتاج الى العلم بالنحو وتقديراته ويحتاج الى القراءات والى التفسير والى القصص والى الفقه ، وعرفنا انهم اقرؤا انه لا يقوم بالتمام الا نحوي ، وفي هذا اشارة الى صلة هذا العلم بعلم النحو وان كان القدماء قد عدوه جزءا من علم القراءات (١) مع أن استقلاله عنه واضح كل الوضوح ، فللقراءات اركان ثلاثة ليس لحاملها ان يخرج عن واحد منها هي : صحة السند وموافقة المصحف ، وموافقة العربية ولو بوجه ، فهي من العلوم المنقولة التي ليس للقاريء فيها اجتهاد . اما في هذا العلم فالمؤلفون فيه لم يتفوقوا على مصطلحاته ، وعلى مواضع تلك الانواع ، بل قد عدده ابو يوسف - صاحب ابي حنيفة - بدعة ، فقال : «ان هذه التسميات بدعة» . (٢) ثم ان الرأي والتعليل هما اللذان يوجهان كثيراً من مسائله ، قال الاشموني : «وقد يكون تاماً على تفسير واعراب وقراءة غير تام على آخر» . (٣) وكذا قال عن الوقف الكافي والحسن ، ومما يؤكد هذا ما نقله الزركشي فيه « وقال بعض النحويين : الحملة التأليفية اذا عرفت اجزاؤها ، وتكررت اركانها ، كل ما ادركه الحس في حكم المذكور فله ان يقف كيف شاء » . (٤) وفي النص الذي سنذكره تأكيد لهذا ، قال ابن الجزري : «ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها ، وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ، ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى : «هدى للمتقين» (البقرة / ٢) منع الوقف عليه ، قال : لان «الدين» صفتهم وقد تقدم جواز كونه تاماً وكافياً وحسناً واختار كثير من ائمتنا كونه كافياً وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده ، فإن كان صفة للمتقين ، فانه يكون من الحسن وسوغ ذلك كونه

(١) النشر في القراءات العشر ٢٢٤/١ لطائف الاشارات ١٧٢/١ فقد عدده الجزء الثالث من علم القراءات .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٥٤/١ والاتقان ٨٨٧/١ لطائف الاشارات ٢٥٠/١ .

(٣) منار الهدى ص ١١ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٥٤/١ .

رأس آية « (١) ومن ذلك « فهم لا يرجعون » (البقرة ١٨/) منع الوقف عليه للعطف بـ (أو) وهي للتخيير . قال : ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل وقد جعله الداني وغيره كافياً او تماماً ، قلت : وكونه كافياً أظهروا « او » هنا ليست للتخيير في الامر ، او في معناه لافي الخبر ، بل هي للتفصيل اي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد ، ومنهم من يشبههم بحال ذوي صيب ، والكاف من « كصيب » (البقرة ١٩/ ) في موضع رفع لانها خبر مبتدأ محذوف : اي ومثلهم كمثل صيب ... ويجوز ان تكون معطوفة على ماموضعه رفع ، وهو « كمثل الذي » (٢) (البقرة / ١٧) .  
ومن هنا نستطيع ان نتبين تلك الصلة ، وكيف ان التعليقات النحوية اثرت في نوع ذلك الوقف وموضعه او هذا ، وفي قول ابن مجاهد المتقدم : « لا يقوم بالتمام الا نحوي عالم بالقراءات » مايعزز ماذهبنا اليه ، ثم ان معظم شيوخ النحويين استعملوا مصطلحاته او مايرادفها في كتبهم ، قال سيويه مثلا في قول الشاعر :

اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميماً بجوف الشام ام متساكر  
فهو انشاد بعضهم ، واكثرهم ينصب « سكران » ويرفع الآخر ، على قطع وابتداء » . (٣)

وقال : تقول : « ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لانك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو ، لم يكن كلاماً ، لانه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الاول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو » (٤) .

وقال الفراء : « كل فعل اوقعته على اسماء لها افاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط ، ففيه الرفع والابتداء ، والنصب على الاتصال بما قبله ،

(١) النشر في القراءات العشر ص ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٠/١ .

من ذلك : رأيت القوم قائماً وقاعداً ، وقائم وقاعد ، لانك نويت بالنصب القطع . والاستئناف في القطع حسن . (١) .  
وقال المبرد في قول ابن جعيل :  
واهل العراق لهم كارهينا  
محمول على ارى ، ومن قال :  
واهل العراق له كارهونا  
فالرفع من وجهين : احدهما قطع وابتداء ، ثم عطف جملة بالواو ولم يحمله على ارى . (٢) .  
وقال ابن جني في : « التائبون العابدون » ( التوبة / ١١٢ ) ويروى عن الاعمش « التائبين العابدين » قال ابو الفتح : اما رفع « التائبون العابدون » فعلى قطع واستئناف اي هم التائبون العابدون » (٣) .  
وقال مكّي في : « ويذرهم في طغيانهم » ( الاعراف / ١٨٦ ) وكلهم قرأ بالرفع « ويذرهم » على القطع والاستئناف ، على معنى : ولكن نذرهم ، في قراءة من قرأ بالنون والرفع . (٤) .  
وقال في : « ويجعل لك قصوراً » ( الفرقان / ١٠ ) قرأه ابن كثير وابن عامر وابو بكر بالرفع على الاستئناف والقطع ، وفيه معنى الحتم .. . (٥) .  
وقال الجرجاني : ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ : القطع والاستئناف يبدأون الكلام بذكر الرجل ويقدمون بعض امره ، ثم يدعون الكلام الاول ويستأنفون كلاماً آخر ، واذا فعلوا اتوا في اكثر الامر بخبر من غير مبتدأ ، مثال ذلك قوله :

(١) معاني القرآن ١/١٩٣ .

(٢) الكامل ١/٣٢٧ .

(٣) المحاسب ١/٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٤) الكشف ١/٤٨٥ .

(٥) المصدر نفسه ٢/١٤٤ .

وعلمت أني يوم ذا ك منازل كعباً ونهدا  
قوم اذا لبسوا الحديد . تنمروا حلقا ورقدا (١)  
وقال ابو البركات ابن الانباري في : « ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا  
ونكون من المؤمنين » ( الانعام / ٢٧ ) ويقراً ولا نكذب ونكون بالرفع  
على وجهين : أحدهما ان يكون معطوفاً على « نرد » ، ويجوز ان يكون  
الرفع فيهما على القطع والاستثناف ، فانه يجوز في جواب التمني الرفع على  
القطع والاستثناف . (٢)

وقال الرضي في : « لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ، ولا سخط  
فتجمعون عليه » . ولا يجوز ان ينفى الاول فقط ، لان الحديث الذي يكون  
بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان ، بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع  
والاستثناف ، لامعطوفاً على الفعل الاول . (٣)

اما النحويون الذين خلفوا كتباً في هذا العلم فكثيرون منهم : ابو جعفر  
الرواسي ويحيى بن زياد والاخفش سعيد بن مسعدة ومحمد بن سعدان  
وابو حاتم السجستاني واحمد بن يحيى ثعلب ومحمد بن احمد كيسان وابو  
اسحاق الزجاج وابو بكر ابن الانباري وابو جعفر النحاس هذا اذا اضفنا  
اليهم القراء وهم لغويون ونحويون أدركنا قيمة هذا العلم بالنسبة لعلم النحو .  
وقد ذكرنا سابقاً ، ان العلماء عندما حددوا مواضعه وبينوا أنواعه كان  
للنحو أثره في ذلك ، قالوا في الوقف عامة : ( كل كلمة تعلقت بما بعدها  
وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف اليه ولا المنعوت  
دون نعتة ما لم يكن رأس آية ، ولا على الشرط دون جوابه ، ولا على الرفع  
دون مرفوعه ، ولا على الناصب دون منصوبه ولا على المؤكد دون توكيده  
ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ولا على المبدل دون المبدل منه . ولا

(١) دلائل الاعجاز، ص ٩٧ .

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ، ٣١٨ .

(٣) شرح الكافية ، ٢٣٠/٢ .

على ان او كان او ظن واخواتهن دون اسمهن ، ولا على اسمهن دون خبرهن  
ولا على المستثنى منه دون المستثنى لكن ان كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف ، المنع  
مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً والجواز مطلقاً لانه في معنى مبتدأ حذف  
خبره للدلالة عليه ولا يوقف على الموصول دون صلته ، ولا على الفعل دون  
مصدره ولا على حرف دون متعلقه ولا على الحال دون صاحبها ، ولا على  
المبتدأ دون خبره ، ولا على المميز دون مميزه ولا على القسم دون جوابه  
ولا على القول دون مقوله لانهما متلازمان ولا على المفسر دون مفسره . (١)  
ومن مقتضيات الوقف التام ، : الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به او مقدر  
وب (يا) النداء غالباً او بفعل الامر . او بلام القسم ، او بالشرط لان الابتداء  
به ابتداء كلام مؤتلف او العدول عن الاخبار إلى الحكاية او الفصل بين  
الصفتين المتضادتين ، او تناهي الاستثناء او الابتداء بالنهي او بالنفي ، ومنها  
ان يكون آخر قصة وابتداء اخرى « (٢) .

ومن علامات الوقف الكافي : كل رأس آية بعدها لام كي ، والا  
بمعنى لكن ونعم وبئس وكيلا ، وذكر الاشموني : ان يكون ما بعده مبتدأ  
او فعلاً مستأنفاً او مفعولاً لفعل محذوف نحو : وعدالله ، وسنة الله ، او  
كان ما بعده نفيّاً او ان المكسورة او استفهاماً او بل او الا المخففة او السين  
او سوف .

اما في الوقف الحسن فكان تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها  
استثناء والاخرى مستثنى منها ، اذ ما بعده مع ما قبله كلام واحد من  
جبهه المعنى . او من حيث كونه نعتاً لما قبله او بدلا او حالا او توكيدا . (٣)  
ولو استعرضنا آراء من كتب في الوقف والابتداء وحججهم ، لتبينت  
لنا تلك العلاقة بوضوح ، فانهم كانوا يستعينون بتعليلات النحاة وآرائهم

(١) ايضاح الوقف والابتداء ص ١١٦ وما بعدها ، وبنار المهدي ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) البرهان ، ١ / ٣٥٢

(٣) منار المهدي ، ص ١١ .

وذكر خلافاتهم وردودهم ، ليوجدوا الصلة بينه وبين النحو ، قال ابو بكر ابن الانباري في « ويهلك الحرث والنسل » ( البقرة / ٢٠٥ ) قرأت العوام (١) « ويهلك الحرث والنسل » بالنصب ، وقرأ الحسن : « ويهلك الحرث والنسل » بالرفع ، فمن قرأ « ويهلك الحرث » بالنصب نصبه على النسق على قوله : « ليفسد فيها » وليهلك الحرث ، فعلى هذا المذهب لا يوقف على « ليفسد فيها » ، ومن قرأ « ويهلك الحرث » كان على معنيين : ان رفعت « ويهلك الحرث » على الابتداء والاستئناف - وهو قول ابي عبيد - وقفت على قوله « ليفسد فيها » ، وابتدأت « ويهلك » ومن رفع « ويهلك » على النسق على « ومن الناس من يعجبك » ( البقرة / ٢٠٤ ) « ويهلك » - وهو قول الفراء - لم يقف على « ليفسد فيها » والوقف على « ويهلك الحرث والنسل » تام وكذلك الوقف على ( الفساد ) (٢) ( البقرة / ٢٠٥ ) .

وقال ابو جعفر النحاس في « سورة النازعات » : من قال : جواب القسم « ان في ذلك لعبرة لمن يخشى » (النازعات / ٢٦) قال : ها هنا التمام ومن قال : الجواب محذوف ، لانه قد علم المعنى قال : الوقف « فالمدبرات أمراً » ( النازعات / ٥ ) والتقدير عنده : لتبعثن ولتحاسبن - وهذا مذهب الفراء - ومن قال : التقدير فاذا هم بالساهرة والنازعات ، فالتمام عنده « بالساهرة » « النازعات / ١٤ » وهذا القول ذكره ابو حاتم . وهو على بعده خطأ من جهتين : احدهما انه يبتدىء بالفاء . وهذا ما لا يجوز عند احد من النحويين والآخرى : ان اول السورة واو القسم . وسبيل القسم في النحو إذا ابتدىء به الا يلغى ، وان يكون له جواب ، وهذا اصل من اصول النحو » . (٣)

(١) أى عامة القراء . والقراءة في معاني القرآن للفراء ١٢٤/١ ، قال فيها : والوجه الاول -

أى النصب - أحسن .

(٢) ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٤٧ .

(٣) القطع والائتناف ، ص ٧٤٢ .



وقال الداني : من قرأ : « الله ربكم ورب آبائكم الاولين » (الصفات ١٢٦/) بالرفع على الابتداء ، او على خبر ابتداء محذوف ، وقف على « احسن الخالقين » (الصفات / ١٢٥ ) ومن نصب لم يقف على ما قبله ، أي لم يقف على ذلك ان جعله بدلا من فعله « أحسن » ، فان كان منصوباً على المدح بتقدير : اعني ، وقف على ما قبله .

وقال النكزاوي في : « الم » ( البقرة / ١ ) اختلفت الأئمة في الوقف عليها ، قيل : انه روى عن ابن مهران ، عن الاخفش (١) انه قال : يجوز الوقف على كل حرف منها ويكون وقفاً تاماً ، ويكون كل حرف منها جملة مستقلة بذاتها ... وقيل : لا يجوز الوقف على كل كلمة - حرف - منها ، وانما يجوز الوقف على الحروف بجملتها ، فهل يكون وقفاً تاماً او كافياً ، قيل : تام ، واذا كان تاماً ، فهل تكون هذه الحروف في محل رفع او نصب ؟ فقيل : تكون في محل نصب على الاغراء ، تقديره : عليك الم ، وقيل : كاف ، وهو قول ابي حاتم ، واخذ عليه في هذه ، لانه زعم انه ما يدري ما حروف المعجم ، حتى يأتي مابعدده ... » (٢)

هذه نماذج من اقوال اربعة ممن كتب في هذا العلم تبين تعليلاتهم وتأويلاتهم لايجاد تلك الصلة ، وتبين قوة اعتماد هذا العلم على الاحكام النحوية ، وأشار النحاة الى مسائل اوردوها في تلك الكتب ، حددوا الوقف عليها على اساس من تلك التعليلات والاحكام منها :

١. « الذين أو الذي » :

قال النحاس في : « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » ( البقرة / ٢٧ ) ان قدرت « الذين » مبتدأ ، وجعلت خبره « اولئك هم الخاسرون » كان « الا الفاسقين » ( البقرة / ٢٦ ) قطعاً تاماً ، وان قدرت « الذين » في موضع نصب بمعنى : أعني ، أو في موضع رفع على اضممار مبتدأ كان « الا الفاسقين »

(١) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥) ورأيه هذا في كتاب «القطع والانشاف» ص ٣٤ .

(٢) الاقتدا في الوقف والابتداء ورقة ١٦ .

قطعاً كافياً ، و « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » ليس بقطع كاف لأن مابعده معطوف على ما في الصلة ، فهو داخل في الصلة « و » يفسدون في الارض « ( البقرة / ٢٧ ) وقف حسن ، ان لم ترفع « الذين » بالابتداء . ولهذا جاءت تقديراتهم في « الذين أو الذي » على هذه الصورة ، لأنها تحمل التقديرات الاعرابية . (١)

٢. بلى :

وردت بلى في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً وهي ثلاثة اقسام :  
أ . ما يختار فيه كثير من القراء واهل اللغة الوقف عليها ، لأنها جواب لما قبلها ، غير متعلق بما بعدها ، كقوله : « ما لا تعلمون بلى من كسب » ( البقرة / ٨٠ ، ٨١ ) و « وان كنتم صادقين بلى » ( آل عمران / ٧٥ ، ٧٦ ) .

ب . مالا يجوز الوقف عليها لتعلق مابعدها بها ، وبما قبلها في سبعة مواضع كقوله « بلى وربنا » ( الانعام / ٣٠ ) .

ج . ما اختلفوا في جواز الوقف عليها والا حسن المنع ، لان مابعدها متصل بها وبما قبلها ، كقوله : « بلى ولكن ليطمئن قلبي » (٢) (البقرة/٢٦٠)  
٣. نعم :

قال تعالى : « قالوا نعم فأذن مؤذن » ( الاعراف / ٤٤ ) المختار فيها الوقف على « نعم » لان مابعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها ، وقيل : لا يوقف على « نعم » في قوله تعالى : « قال نعم وانكم » ( الاعراف / ١١٤ ) ، (الشعراء / ٤٢) وقوله : « قل نعم وانتم داخرون » ( الصافات / ١٨ ) لتعلقها بما بعدها وبما قبلها ، لاتصاله بالقول ، ولكن الافضل ان يقال : ان وقع بعدها ما اختير الوقف عليها ، والا فلا ، او يقال : ان وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها ،

(١) النص في القطع والاثشاف ص ٥٥ . ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٦٩٢ ،

وينظر البرهان : ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ .

(٢) البرهان ٣٧٤/١ .

والا اختير ، وانت مخير في ايها شئت . ( ١ )  
٤. كلا :

الذين استقروا مواضع « كلا » في القرآن كثيرون ، فمنهم من ذكرها عرضاً في كتبه كأبي بكر بن الانباري وأبي جعفر النحاس والزرکشي (٢) ، ومنهم من افرد لها رسالة كأبن فارس ومكي ، ولم تتعد المعاني التي ذكروها فيها عما ذكره ابو بكر بن الانباري وابو جعفر النحاس ، وسنذكرها هنا على ما ذكره ابو جعفر النحاس ملخصة فقد ذكر فيها خمسة اقوال ، وأبدى رأيه في كل نوع مؤكداً ذلك او مخالفاً متميزاً عن غيره في هذا الاستقراء ، قال : فأما الوقوف على « كلا » ففيه خمسة اقوال :

١. فمن النحويين من يقول : لا يوقف على « كلا » في شيء في جميع القرآن لأنها جواب والفائدة تقع فيما بعدها ، وهذا قول ابي العباس احمد بن يحيى .  
٢. ومنهم من يقول يوقف على « كلا » في جميع القرآن قال احمد بن جعفر : « عهدا كلا » ( مريم / ٧٨ ، ٧٩ ) هذا الوقف وكذا على كل « كلا » في القرآن اذا كانت مثلها .

٣. ومنهم من قال يوقف على ما قبل « كلا » إذا كانت رأس آية ، وهذا قول نصير .

٤. ومنهم من قال : يوقف على ما قبلها بكل حال .

٥. ان « كلا » تنقسم قسمين : أحدهما ان تكون ردعا وزجرا ، وهذا قول الخليل . (٣) وابو حاتم يقول : بمعنى « الا » فاذا كانت كذا كانت مبتدأة كقول الله عز وجل « كلا والقمر » ( المدثر / ٣٢ ) .

(١) المصدر نفسه ٣٧٥/١ .

(٢) ينظر ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٢١ - ٤٣٢ ، والقطع والائتناف ص ٤٠٧ - ٤١٣ .  
والبرهان ٣٧١/١ - ٣٧٣ .

(٣) نسب ذلك ابو بكر بن الانباري في ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٢٢ إلى الاخفش وزاد في ص ٤٢١ على معاني « كلا » أنها بمنزلة سوف - وهو قول الفراء - لأنها صلة ، وهي حرف رد فكأنها « نعم ولا » في الاكتفاء قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقوله : « كلا والقمر » الوقف عليها قبيح لأنها صلة لليمين .

ثم قال : « وتكون ردعاً وزجراً وردا لكلام تقدم فيكون الوقوف عليها حسناً ، كقول الله ( عز وجل ) « ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا » ( مريم / ٧٨ ، ٧٩ ) .

ثم قال : « واما قول من قال : لا يوقف عليها في جميع القرآن ، فقول مخالف لا أقوال المتقدمين ، واذا كان المعنى يصح بالوقوف عليها لم يمنع ذلك الا بحجة قاطعة .

واما من قال : الوقف عليها في جميع القرآن . فهو اقبح من ذلك ، لان قول الله « عز وجل » : « كلا والقمر » لانعلم بين النحويين فيه اختلافاً اذ « والقمر » متعلق بما قبله من التثنية .

واما قول من قال : الوقف على ما قبلها في جميع القرآن ، فتقول شاذ قبيح لا يجوز لاحد الوقف على « قال اصحاب موسى انا المدركون » ( الشعراء / ٦١ ) ، قال : لانه لم يأت بما بعد القول .

مما تقدم نستطيع ان نحكم على ان « الوقف والابتداء » من الموضوعات التي تعتمد فيما تعتمد على النحو ، وقد تبين لنا كيف ان احكامه وخلافات النحاة هي التي توجه كثيرا من مواضع الوقف على الكلمة وتبين نوع ذلك الوقف .

## مصادر البحث

١. الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢. الاعلام ، الزركلي ، ( الطبعة الثالثة ) .
٣. الاقتدا في الوقف والابتداء ، النكزاوي ، ( مخطوط مكتبة الازهر برقم ١٠٩٨٩ ) .
٤. ايضاح الوقف والابتداء ، ابو بكر الانباري ، تحقيق محيي الدين رمضان دمشق ، ١٣٩١ - ١٩٧٢ .
٥. البرهان ، الزركشي ، تحقيق محمد ابو الفضل ، مصر ، ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .
٦. بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مصر ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
٧. البيان في غريب اعراب القرآن ابو البركات بن الانباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، مصر ، ١٣٨٩ - ١٩٦٩ .
٨. دلائل الاعجاز . عبد القاهر الجرجاني ، مصر ، ١٣٨١ - ١٩٦١ .
٩. شرح الكافية . الرضي ، ١٢٧٥ .
١٠. الضوء اللامع ، السخاوي ، نسخة مصورة ، بيروت .
١١. غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، نشر برجستراسر ، مصر ١٣٥١ - ١٩٥٩ ،
١٢. القطع والائتناف ، ابو جعفر النحاس ( بتحقيقنا ) مكتوب على الآلة الكاتبة ، ١٩٧٦ .
١٣. الكامل ، المبرد ، تحقيق محمد ابو الفضل و ابراهيم والسيد شحاتة ، القاهرة .
١٤. الكتاب لسيبويه ( نسخة مصورة عن نسخة بولاق ) .
١٥. الكشف عن وجوه القراءات وعللها ، مكي بن ابي طالب ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

١٦. لطائف الاشارات لفنون القراءات ، القسطلاني ، تحقيق : عامر السيد ود. عبد الصبور شاهين ، القاهرة ، ١٣٩٢ - ١٩٧٢ .
١٧. المحتسب في تبين شواذ القراءات ، ابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ود . عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح شبلي ، القاهرة ، ١٣٨٦ .
١٨. معاني القرآن ج ١ الفراء ، تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . مصر ، ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .
١٩. المقصد لتلخيص ما في المرشد ابو يحيى الانصاري ، على هامش كتاب منار الهدى .
٢٠. منار الهدى في معرفة الوقف والابتداء ، الاشموني ، مصر ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
٢١. النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، دمشق ، ١٣٤٥ .
٢٢. الوقف والابتداء ، السجاوندي ، ( مخطوطة مكتبة الازهر برقم ١٦٢٠٢ ) .